الأمم المتحدة

A/71/PV.82

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٨٢

الأربعاء، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر طومسون . . . . . (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بكستين دى بويتسفير في (بلجيكا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٢٥

تعدد اللغات

تقرير الأمين العام (A/71/757)

مشروع القرار (A/71/L.68)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل بيلاروس ليعرض مشروع القرار A/71/L.68.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): ليس من عرف الدبلوماسيين عموما أن يطرحوا مزيدا من الأسئلة المربكة، إلا أن هذه الأسئلة تظل قائمة حتى حين نصمت عنها. وعليه، سيتعين عليّ اليوم أن أطرح سؤالا مربكا على نفسي: هل هذا هو الوقت المناسب لأن تناقش فيه الجمعية العامة مسألة الترجمة، في حين أن العشرات بل مئات الآلاف ما زالوا يموتون في جميع أنحاء العالم من جراء الحروب والجوع والأمراض؟ ولأي مدى يمكن أن نناقش بندا بشأن اللغة والترجمة في وقت يحقق فيه العالم نجاحا متفاوتا في جهوده الرامية إلى التوصل إلى نموذج عالمي مستدام للأمن والتنمية المنصفة واحترام حقوق الإنسان؟ وإجابتي عن تلك الأسئلة موجزة جدا. بلى، إن هذا هو الوقت المناسب لذلك. لماذا؟ لأن نطاق ومعنى وأهمية مشروع القرار A/71/L.68 المقدم إلى الجمعية اليوم أوسع وأكثر عمقا من مجرد إبداء الاحترام لمهنة معروفة وذات ارتباط وثيق بالدبلوماسية والشؤون الدولية. وقد تجسّد أساس مشروع القرار وحسن توقيته في الطابع الرمزي لموضوعه وأهميته بالنسبة لعمل الأمم المتحدة.

أولا، لا شأن لمشروع القرار بالمؤسسات أو الكيانات، وإنما هو عن الأشخاص قبل كل شيء. فهو عن أولئك الأبطال غير المرئيين الذين لم يمتدحهم أحد بعد، والذين يعملون في الخطوط الأمامية في جبهة اللغة المعنية بتوفير الشفافية في الاتصالات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

والحس السليم والتفاهم المتبادل. وللأسف، فكثيرا ما ينصرف الاهتمام البالغ الأهمية في عملنا على هؤلاء الأفراد إلى إغراء حصر تحليلاتنا للمسائل المؤسسية التي يتعين علينا التصدي لها فحسب.

ثانيا، إن هذا مشروع قرار يتعلق بظاهرة هشة غامضة تمثّل حجر الزاوية للهويات الوطنية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولكل فرد من شعوبنا، فضلا عن أنها تساعدنا على فهم هويتنا وماهيتنا. وهو عن ظاهرة لم تجد حقها من التقدير الكافي: دور اللغة في حياة المجتمع البشري.

ثالثا، يدل مشروع القرار هذا – شأنه شأن القرار ٣٢٤/٦٩ بشأن تعدد اللغات – على التزامنا المشترك بأن جميع اللغات تعبّر عما هو مشترك وما هو فردي فيها. فهو يجسد فكرة أن مصدر القوة لدى عالم متحد يكمن في تنوعه، وأنه لتحقيق الوحدة يجب أن نعمل بلا كلل على احترام التنوع الثقافي واللغوي في عالمنا وصونهما، وهو شرط حيوي لتعزيز روح الانفتاح والإنصاف والحوار في تعاملاتنا مع بعضنا بعضا.

رابعا، في حين أن مشروع القرار هذا مكرس رسميا لممثلي المهن اللغوية بوجه عام، فإنه بشكل ما يعنينا جميعا نحن المجتمعون هنا في الأمم المتحدة سعيا لإيجاد مسار لعالم أكثر أمنا واستدامة وإنصافا. فالترجمة، في أسمى معانيها، حرفة بل فن يساعد على بناء الجسور بين مختلف الحضارات والثقافات والآراء في العالم. وفي عالم برع في بناء الجدران ووضع حواجز جديدة تفرقنا أكثر من أي وقت مضى، فلا يمكن أبدا وصف أي حكمة أو حافز يعلمانا كيف نقوم بعمل أفضل، ألا وهو بناء جسور الصداقة والتفاهم بيننا – روحية كانت أم مادية – بأنهما غير ضروريين.

وأود أن أعرب عن امتناني إلى وفد أذربيجان الصديقة على تأييده منذ البداية لتحويل هذه المبادرة إلى واقع، وإلى المشاركين في مشروع القرار والدول الموقعة عليه. فلا يسهل دائما أن تكون في صدارة من يؤيدون فكرة جديدة لم يسبق تناولها، مع أنها دائما ما تكون أمرا جدير بالاهتمام. وأعرب، باسم الوفود التي عملت على مشروع القرار، عن امتناني للقيادة وللعديد من زملائنا في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، الذين جعلت مشورتهم ودعمهم هذا الحدث اليوم ممكنا. وأود، باسم مقدمي مشروع القرار، أن أنحني إجلالا للمترجمين التحريريين الذين يعملون بعيدا في مكاتبهم الهادئة وفي هذه القاعة، وللمترجمين الشفويين الجالسين في حجراتهم وأصبحوا الآن أكثر وضوحا للعالم، ولجميع المهنيين اللغويين الذين يعملون لتعزيز قضية السلام والتفاهم المتبادل والتنمية. وآمل ألا تكون العبارات التي قيلت هنا اليوم في الجمعية العامة عن الترجمة المهنية واللغويين المهنيين هي آخر ما نسمعه عن هذا الموضوع. ويرى وفد بيلاروس أن الموضوع الذي يستحق المزيد من المناقشة بوجه خاص يتمثل في كيفية توفير الحماية القانونية للمترجمين التحريريين العاملين في مناطق النزاعات وحالات الخطر الشديد.

ويكمن العنصر الأكثر رمزية في مشروع القرار في إعلانه ٣٠ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للترجمة. فماذا لو كان المترجمون التحريريون والمهنيون والحرفيون يحتفلون بذلك اليوم على مدى الـ ٦٣ عاما الماضية. ولا ريب في أن هذا اليوم الذي ألقت فيه الأمم المتحدة بثقلها على كلماتها لتكريس هذا اليوم للترجمة يمثل خطوة إيجابية. ولم يفت علينا الوقت بعد للقيام بما هو صحيح.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية التي تضم أكثر من ٢٠ بلدا ناطقا بالإسبانية من ثلاث قارات، بما في ذلك الجماعات المماثلة في جنيف وفيينا، والتي تتولى بيرو رئاستها حاليا. ويتمثل الهدف الرئيسي للمجموعة في تعزيز واستخدام الإسبانية في الأمم المتحدة بوصفها اللغة الثانية الأكثر انتشارا من حيث عدد الناطقين بها، فضلا عن كونها

اللغة الثانية التي تحظى باهتمام الباحثين سواء عبر الشبكة أم عبر شبكات التواصل الاجتماعي التابعة للمنظمة.

وينبغي أن نشيد بتنامي اهتمام الشعوب الناطقة بالإسبانية بأعمال الأمم المتحدة، ما يشكّل تحديا للمنظمة ويلزمها بالتكيف في المدى البعيد على البحث المستمر والتفاعلات والطلبات الموجهة إليها من قبل الجمهور الناطق بالإسبانية في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، تواصل مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية دعم وتشجيع تعدد اللغات بوصفه قيمة من قيم المنظمة في جميع أعمالها وانتشارها الميداني في جميع أنحاء العالم. ونرى أن تعدد اللغات سيساعدنا – باعتباره ولاية شاملة – على إجراء حوار حقيقي متعدد الأطراف، وخاصة مع المجموعات اللغوية الأخرى على أساس احترام وتعزيز التعددية الثقافية والوئام الدولي.

ونرحب في ذلك الصدد، بتقرير الأمين العام عن تعدد اللغات (A/71/757) الذي يفصّل مختلف أنشطة وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بصفته منسقا لشؤون تعدد اللغات. وتؤيد مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية الاختصاصات المقترحة لمنسق شؤون تعدد اللغات على النحو المبيّن في المرفق الثاني من التقرير. ونأمل أن تسهم في تنفيذ تعدد اللغات في جميع الهيئات وفي سائر مستويات منظومة الأمم المتحدة بطريقة منسقة متسقة ومستمرة. ونعرب عن تقديرنا للعمل الهام الذي أنجزه حتى الآن منسق شؤون تعدد اللغات، ونحث رؤساء الإدارات والمكاتب على دعم تلك الجهود، وخاصة عبر تعيين جهات اتصال لشبكة المنسقين، علاوة على تحديد متطلباتهم ذات الصلة بتعدد اللغات على نحو أفضل في خططهم الاستراتيجية. ونرحب أيضا بالمبادرة الرامية إلى وضع إطار لمعايير تيسير تنفيذ الولايات المتعلقة بتعدد اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن مبادرة إنشاء أسبوع لتعدد اللغات.

وقد استعرضت مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية تقرير الأمين العام بقدر كبير من الاهتمام ولديها بعض التعليقات على الجزء الثالث منه المعني بإدماج تعدد اللغات في الأمانة العامة. ونود أن نؤكد أن آليات التوظيف وإدارة الموارد البشرية في معظم الإدارات والمكاتب إنما تقوم أساسا على لغتين هما الإنكليزية والفرنسية.

على سبيل المثال، نود من مكتب إدارة الموارد البشرية أن يضع أيضاً منشوراً إعلامياً عن نظام إنسبيرا باللغة الإسبانية. ومن ناحية أخرى، بالإضافة إلى توفير الوثائق باللغات الرسمية الست، فمن المهم أيضاً أن يجري تحديث الوثائق المتوفرة بانتظام. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لا يتوافر دليل المشتريات إلا بثلاث لغات رسمية وهو مستكمل التحديثات باللغة الإنكليزية فقط.

ونرحب بإطلاق برنامج مكتبة الأمم المتحدة الإلكترونية ”UN iLibrary“، المتاح حالياً باللغات الإنكليزية والفرنسية واليابانية، ونرجو أن تتاح منه نسخ باللغات الرسمية الأربع الأخرى خلال هذا العام.

ونود أيضاً أن نكرر طلبنا إلى إدارة شؤون الإعلام فيما يتعلق بالنشرات الصحفية. ونرى أنه من الضروري أن تكون الإدارة قادرة على توفير معلومات آنية ودقيقة وجامعة لجميع الاجتماعات الحكومية الدولية العامة باللغات الرسمية الست.

ونرحّب بتطوير الموقع الشبكي المكرّس لوظائف اللغات لكفالة توظيف وتدريب موظفي اللغات. وفي السياق نفسه، نرى أنه من الضروري تعزيز وتوسيع نطاق الدعوة إلى مسابقة القديس جيروم السنوية في الترجمة. وتشدد المجموعة على أهمية وجود هيئة مهنية للمترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين والمراجعين. ونحن واثقون أن الأمانة العامة ستواصل سعيها الحثيث لاختيار أفضل الاختصاصيين وضمان ظروف تسمح بأعلى مستويات الجودة للترجمة الشفوية والترجمة التحريرية عن طريق عمليات مطابقة لأعلى المعايير الدولية.

إن مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية تعترف بأهمية العمل الذي يقوم به المترجمون التحريريون والمترجمون الشفويون وغيرهم من الأخصائيين اللغويين لتعزيز تعدد اللغات. وفي هذا الصدد، نرحّب بالاعتماد الوشيك لمشروع القرار A/71/L.68، المعنون ”دور الترجمة المهنية في ربط الصلات بين الأمم وتعزيز السلام والتفاهم والتنمية“، المقرر هذا الصباح.

وبينما نؤكد مجدداً التزامنا الكامل بتعددية اللغات وبأنشطة الأمانة في هذا الصدد، تضع مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية نفسها دائماً تحت تصرف الجمعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تنتقل الجمعية العامة الآن إلى النظر في مشروع القرار A/71/L.68، المعنون ”دور الترجمة المهنية في ربط الصلات بين الأمم وتعزيز السلام والتفاهم والتنمية“.

وأود أن أبلغ الجمعية أن مشروع القرار قد أغلق في هذه المرحلة أمام المزيد من المشاركة في تقديمه عبر البوابة الإلكترونية لمقدّمي مشاريع القرارات.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة بولارد (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.68، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في تلك الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار A/71/L.68 وهي: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسرائيل، أوزبكستان، جمهورية إيران الإسلامية، البحرين، بيرو، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، طاجيكستان، العراق، قيرغيزستان، كازاخستان، لبنان، ناميبيا ونيكاراغوا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/71/L.68؟

اعتُمد مشروع القرار A/71/L.68 (القرار ٢٨٨/٧١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٥ من جدول الأعمال.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر المترجمين الشفويين على عملهم المهني.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ي) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية

مشروع القرار (A/71/L.69)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مدغشقر ليعرض مشروع القرار A/71/L.69.

السيد أندرياناريفيلو – رازافي (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وفي إطار البند الفرعي (ي) من البند ١٢٦ من جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، أتشرف بعرض مشروع القرار A/71/L.69 المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية“.

بعد عامين من اعتماد القرار السابق الذي يحمل نفس العنوان، في نيسان/أبريل ٢٠١٤ (القرار ٢٧٠/٦٩)، واصلت التحديات التي تواجه عالمنا المتغير التزايد والتنوّع. تؤثر هذه التحديات على العديد من المجالات، بما في ذلك السلام والأمن الدوليان، والتنمية، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، والاحترار العالمي، مما يؤدي إلى التشريد القسري الجماعي لملايين الأشخاص ويفاقم حالات الضعف القائمة في العديد من مناطق العالم.

لذلك أصبح تعزيز السلام ومكافحة الفقر بجميع أشكاله وأبعاده مهمة شبه مستحيلة وعبثية في بعض الحالات. ولم يعد من المنطقي أو الممكن إنكار ذلك. وبدلاً من استمرار المراوغات حول هذا، يجب أن ننهي ذلك في الحال. ويجب أن يُترجم ذلك إلى مصطلحات سياسية، ويجب تعزيز إجراءات المجتمع الدولي وتدابيره بغية القضاء على الآثار المدمرة.

إن هذه التحديات حاسمة ويجب أن تتماشى استجاباتنا مع طموحاتنا، ولا سيما مع تزايد احتياجات شعوبنا. وتسعى المنظمة الفرنكوفونية والدول الـ ٧٨ الأعضاء فيها جاهدة لتنفيذ وتعزيز الالتزامات المتعهّد بها وزيادة إجراءاتنا إلى جانب الأمم المتحدة. إن الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الفرنكوفونية تساهم بوعيها في ذلك العمل ونحن ننضم، من خلال مشروع القرار هذا، إلى الأمم المتحدة للعمل معاً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية والثقافية واللغوية والمتعلقة بالطاقة، وكذلك في ميدان حقوق الإنسان. وبذلك، سنتمكن من الاستجابة على نحو ملائم لهذه التحديات العالمية.

يأتي مشروع القرار هذا في لحظة حاسمة من تاريخ الأمم المتحدة. والواقع أنه يأتي بعد قرابة سنتين من اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، وبعد مرور أكثر من عام على اتفاق باريس. ويعيد مشروع القرار، في ديباجته، التأكيد على الإرادة السياسية للمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الفرنكوفونية، من خلال إعمال أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩، وهي التنمية المستدامة بجميع مكوناتها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي الإعلان والقرارات التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات البلدان التي تتقاسم الفرنسية لغة لها في أنتاناناريفو في ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ – الوثائق الأساسية لمفاوضاتنا – تشير عدة فقرات إلى التصميم القوي للدول والحكومات الأعضاء في المنظمة على مواصلة وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويجب أن يكون التعاون وثيقا وقويا ومتعدد الأوجه، إذا كنا نأمل في تحقيق عالم أفضل.

كما يشير مشروع القرار إلى عزم وجهود الفرنكوفونية في مجالات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، على النحو المبين في قرار مؤتمر قمة الفرنكوفونية في أنتاناناريفو، لإنشاء كيان دائم داخل المنظمة يكون مسؤولا عن تعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات تمكين النساء والفتاة وتنظيم المشاريع والتعليم والتدريب وتنمية الشباب. ويؤدي تعدد اللغات دورا هاما في هذا الصدد بوصفه قيمة أساسية من قيم الأمم المتحدة، ولا سيما في ميدان حفظ السلام، حيث يشكل التنوع اللغوي شرطا أساسيا من شروط فعالية البعثات الميدانية.

ويشدّد مشروع القرار على جهود الفرنكوفونية للترويج للمياه بوصفها وسيلة من وسائل التعاون والطاقة النظيفة والمستدامة للجميع، وكذلك جهودها في مجال مكافحة الإرهاب وصون السلام.

وفي هذا السياق، فإنه يسلط الضوء على تأسيس مرصد بطرس غالي لحفظ السلام في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الذي سيصبح على وجه التحديد إطارا لتبادل الآراء بين الخبراء والشخصيات الفرنكوفونية البارزة من البلدان المساهمة بأفراد. وسيصبح هذا المرصد بلا شك منتدى لتبادل وتطوير أفضل الممارسات وأدوات التدريب للأفراد الذين سيتم نشرهم في المناطق الناطقة بالفرنسية، تمشيا مع هدف الأداء المتعلق بعمليات حفظ السلام.

ويشجع مشروع القرار أيضا على تعزيز التبادلات والتفاعلات بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية،

ولا سيما من خلال مجموعة السفراء الناطقين بالفرنسية في نيويورك، التي أتشرف برئاستها.

وأخيرا، يشدد مشروع القرار على استمرار التزام البلدان الفرنكوفونية بدعم العمليات الحكومية الدولية الرئيسية، بما في ذلك المناقشات بشأن الاتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المقترح إبرامه في المستقبل والتحضيرات لمؤتمر المحيطات المقبل.

وباسم حكومة مدغشقر والدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية، أود أن أعرب عن عميق امتناني لجميع الوفود والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي شاركت بنشاط في صياغة هذا القرار، والتي آمل أن تتيح روحها التضامنية وإرادتها اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.69، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية“.

وأود أن أبلغ الجمعية أن مشروع القرار قد أغلق في هذه المرحلة أمام المزيد من المشاركة في تقديمه عبر البوابة الإلكترونية لمقدّمي مشاريع القرارات.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.69، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: ألبانيا، أوكرانيا، البرتغال، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، سلوفينيا، السويد، فنلندا، فييت نام، قطر، كابو فيردي، الكاميرون، الكونغو، لاتفيا، لبنان، موناكو، وهايتي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/71/L.69؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.69 (القرار ٧١/٢٨٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف بشأن القرار الذي اتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد موسييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وفد مدغشقر، على قيادته الماهرة للمفاوضات المتعلقة بالقرار الذي اعتمد للتو (٢٨٩/٧١) المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية“. ويود وفد بلدي الذي شارك بنشاط في المفاوضات وانضم إلى توافق الآراء بشأن القرار، تشاطر الملاحظات الموجزة التالية.

إن أذربيجان ليست عضوا في المنظمة الدولية للفرنكوفونية. إلا أن بلدي يتمتع بعلاقات شراكة مع جميع دولها الأعضاء تقريبا. ونتعاون بنجاح مع بعض تلك الدول الأعضاء في إطار المنظمات الإقليمية. إننا نولي اهتماما خاصا إلى إتاحة المزيد من الفرص لتعلم اللغة الفرنسية في أذربيجان، بما في ذلك من خلال تطوير الهياكل الأساسية التعليمية القائمة، إلى جانب إنشاء مرافق تعليمية جديدة. لذلك، تمشيا مع المبادرة التي طرحها رئيسا أذربيجان وفرنسا، افتتحت مدرسة ثانوية فرنسية وجامعة فرنسية أذربيجانية في باكو في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ على التوالي.

وبالإضافة إلى ذلك، تنظم أذربيجان يوما سنوي لتقدير فضل اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية. وقد استضفنا خلال شهر نيسان/أبريل، سلسلة من المناسبات الثقافية المكرسة لشهر الفرنكوفونية، وقد جرى قبول جامعة أذربيجان للغات، كعضو

في الوكالة الجامعية للفرنكوفونية، التي هي شبكة عالمية تضم أكثر من ٨٥٠ جامعة في ما يزيد عن ١٠٠ بلد. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مركز للفرنكوفونية في نفس الجامعة.

ويؤدي الدور المتزايد للمنظمات القائمة على أساس القيم الثقافية واللغوية المشتركة للدول الأعضاء فيها، من قبيل المنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية، إلى نشوء الحاجة إلى تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة عبر جدول أعمال واسع، من المصالح والشواغل المشتركة. وفيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ للتو، فإننا نلاحظ الالتزام الراسخ للدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية بالسلم والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنوعين اللغوي والثقافي وتعزيز الحوار بين الثقافات. وفي هذا السياق، يكتسي الامتثال الصارم لقواعد ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموما، ولا سيما تلك المتصلة بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، أهمية كبيرة. ولذلك، من الأهمية بمكان عدم إساءة استخدام المحافل الإقليمية لتحقيق مصالح سياسية لأولئك الذين ينتهكون القانون الدولي باستمرار، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويدافعون عن ثقافة الإفلات من العقاب ويحاولون فرض تصور مشوه لنظام قائم على القواعد. ونعتقد أن المشاركة المستمرة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها المنظمة الدولية للفرنكوفونية، إلى جانب تعزيز التعاون بينهما، بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، سوف تسهم إسهاما فعالا في تحقيق السلام والأمن والتنمية في تلك المناطق وخارجها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للموقف.

ونستمع الآن للبيانات بعد اتخاذ القرار ٢٨٩/٧١.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن عميق تقديري وامتناني لوفد مدغشقر على إجرائه المفاوضات بطريقة فعالة ومهنية جدا. كما أشكر أعضاء الأمم المتحدة على الاعتماد بتوافق الآراء للقرار ٢٨٩/٧١ الهام جدا بشأن العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية – وأرمينيا عضو فيها. وتتطلع أرمينيا إلى العمل مع شركاء المنظمة، داخل الأمم المتحدة وفي سياقات أخرى على حد سواء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨/٣٣، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، والمقرر ٤٥٣/٥٣، بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

السيدة هيردت (المنظمة الدولية للفرنكوفونية) (تكلمت بالفرنسية): أشكر أعضاء الجمعية العامة، بالنيابة عن المنظمة الدولية للفرنكوفونية، على اعتمادهم القرار ٢٨٩/٧١، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، بتوافق الآراء. وأعرب عن ذلك الشكر باسم معالي السيدة ميشيل جان، الأمينة العامة للفرنكوفونية، وكامل المنظمة، التي تضم ٨٤ من الدول والحكومات الأعضاء المنتشرة عبر خمس قارات، ٧٩ منها أعضاء في الأمم المتحدة.

ونرحب بالتعاون المثمر على وجه خاص بين منظمتينا والإجراءات المشتركة التي تتخذ يوميا في الميدان. إن القرار الذي اتخذ للتو يعكس قيما نتشاطرها وفهمنا المشترك بأننا نواجه تحديات رئيسية علينا التغلب عليها والاستعداد الثابت للمنظمة الفرنكوفونية للتصدي لجميع القضايا الدولية الرئيسية. وتهيئ الفرنكوفونية نفسها، في مواجهة هذه المخاطر العالية والمسائل العاجلة، بوصفها مصدرا قويا للمقترحات ولاتخاذ الإجراءات. وهي تساهم بشكل كامل في تعزيز حيوية وتنوع المنظمات المتعددة الأطراف وفي التنمية المستدامة وفي السلام والأمن الدوليين وفي بناء القدرات وفي إيجاد فرص العمل للشباب.

وأعرب عن امتناننا لكل من رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، السيد بيتر تومسون، والأمين العام أنطونيو غوتيريش، على الأهمية التي يعلقانها على التعاون بين مؤسستينا.

ونشكر وفد مدغشقر، الذي كان ميسرا لهذا القرار، بحرارة على استعداده المستمر والتزامه الرائع بالترحيب بالتطورات الأخيرة والعديدة في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. لقد غذى هذه التطورات ما تحقق من نجاحات في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الفرنكوفونية، الذي عقد في أنتاناناريفو في يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الذي شدد، علاوة على المساعي السياسية للفرنكوفونية، على قوة دبلوماسيتها الثقافية والاقتصادية.

وأخيرا، أثني على عمل وتضامن مجموعة السفراء الناطقين بالفرنسية، الذي أسهم إسهاما كبيرا في تعزيز قيم ومثل الفرنكوفونية داخل الأمم المتحدة، وكذلك في تحقيق أهدافنا المشتركة.

وقرار اليوم هو انعكاس للجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للفرنكوفونية والأمم المتحدة من أجل تحسين تنسيق الإجراءات التي ستؤدي إلى مزيد من الحلول والنتائج الملموسة للشعوب. ولذلك، فإنني أؤكد أن المنظمة الدولية للفرنكوفونية على أتم الاستعداد لمواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز هذا التعاون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ي) من البند ١٢٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ١٩ و ٧٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

مشروع المقرر (A/71/L.62)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/71/L.62، المعنون ”اعتماد ومشاركة المنظمات الحكومية الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/71/L.62.

اعتمد مشروع المقرر (المقرر ٥٥٢/٧١ باء).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٩ والبند الفرعي (أ) من البند ٧٣ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.